

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

الثلاث بلفظ واحد أو متفرقة فإننا عند التفريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثانية تقع الثنتان فقط فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض تأمل اه . قوله (وكذا الوكيل الخ) قال في البحر وفرق في هذا الحكم بين التمليك والتوكيل فلو وكله أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو وكله أن يطلقها ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل الألف كذا في كافي الحاكم اه أي لأن الواحدة وإن كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق إلا بعوض مخصوص فلا يصح بدونه .

قوله (لا يقع شيء في عكسه) أي فيما إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند الإمام أما لو قالت واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقا لامثالها بالأولى وبلغوا ما بعده .

وكذا لو قال أمرك بيدك ينوي واحدة فطلقها نفسها ثلاثا قال في المبسوط تقع واحدة اتفاقا لأنه لم يتعرض للعدد لفظا واللفظ صالح للعموم والخصوص وتمامه في البحر . قوله (وقالوا واحدة) أي تقع واحدة .

قوله (طلقي نفسك الخ) لا فرق في المعلق بالمشيئة بين كونه أمرا بالتطبيق أو نفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثا إن شئت أو واحدة إن شئت فخالفت لم يقع شيء بحر . قوله (وكذا عكسه) بأن يقول طلقي نفسك واحدة إن شئت فطلقت ثلاثا . بحر .

قوله (لا يقع فيهما) بلا خلاف في الأولى لأن تفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها إياها لأن معناه إن شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لأنها لم تشأ إلا واحدة بخلاف ما إذا لم يقيد بالمشيئة ودخل في كلامه ما لو قالت شئت واحدة وواحدة وواحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لأنه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة بلا سكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الكل وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها .

وأما الثانية فعدم الوقوع فيها قول الإمام وعندهما تقع واحدة . بحر .

قوله (الاشتراط الموافقة لفظا) إنما تشترط الموافقة لفظا فيما هو أصل لا فيما هو تبع وهنا كذلك لأن الإيقاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فإذا أمرها بثلاث أو بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الأصل الذي به الإيقاع بخلاف ما مر من أنه لو قال لها طلقي نفسك فقالت أمنت

نفسى فإنها تطلق لأنها خالفت فى الوصف فقط فىلغو وىقع الرجعى كما مر لكن هذا ىقتضى عدم الفرق بىن المعلق بالمشئنة وىغىره مع أنه تقدم فى غىر المعلق بها كطلقى نفسك ثلاثا وطلقت واحدة أنه ىقع واحدة إلا أن ىقال إن اشتراط الموافقة لفظا خاص بالمعلق بالمشئنة فىكون تعليقا للإتبان بصورة اللفظ كما ىفیده ما ىذكره الشارح قریبا عن الخانىة فلىتأمل . قوله (لما فى تعليق الخانىة) عبارته على ما فى البحر طللقى نفسك عشا إن شئت فقالت طلقت نفسى ثلاثا لا ىقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة إن شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق اه .

وبه علم أن الشارح أسقط قید المشئنة ووجه عدم الوقوع المخالفة فى اللفظ وإن وافق فى المعنى لأن العشرة لا ىقع منها إلا ثلاثة والنصف ىقع واحدة . قوله (أمرها ببائن أو رجعى الخ) بأن قال لها طللقى نفسك بائنة فقالت طلقت نفسى رجعية أو قال لها رجعية فقالت طلقت نفسى بائنة وشمل ما إذا قلت أبنت نفسى لأنه راجع لما قبله وقد فرق بىنهما قاضىخان فى حق الوکیل فقال رجل قال لىغىره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوکیل طلقتك بائنة تقع واحدة رجعية ولو قال الوکیل أبنتها لا ىقع شىء اه . ولعل الفرق بىن الوکیل والمأمورة أن الوکیل بالطلاق لا ىملك الإیفاع بلفظ الكناية